



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باسم صاحب السمو أمير الكويت  
الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح

### المحكمة الدستورية

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ٢٨ من محرم ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٠٢٠ سبتمبر  
برئاسة السيد المستشار / يوسف جاسم المطاوعة رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين / خالد سالم علي و محمد جاسم بن ناجي  
وصالح خليفه المرishi و عبد الرحمن مشاري الدارمي  
وحضور السيد أمين سر الجلسات / عبد الله سعد الرخيف

صدر الحكم الآتي :

في الدعوى المقيدة في سجل المحكمة الدستورية برقم (١) لسنة ٢٠٢٠ "دستوري"

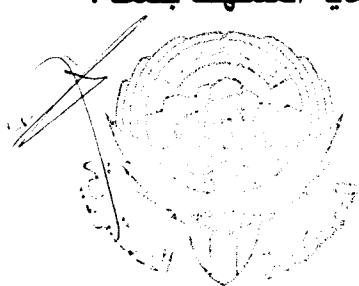
بعد أن أحالت المحكمة الكلية القضية رقم (٤٥١١) لسنة ٢٠١٨ إداري/٤

المقامة من:

مبarak أحمد عبدالعزيز مدوه

ضد :

- ١ - شركة فؤاد الغانم وأولاده للسيارات
- ٢ - شركة أودي
- ٣ - وزير التجارة والصناعة بصفته
- ٤ - وكيل وزارة التجارة والصناعة بصفته
- ٥ - رئيس اللجنة الوطنية لحماية المستهلك بصفته.





## الوقائع

حيث إن حاصل الواقع - حسبما يبين من حكم الإحالة وسائر الأوراق - أن المدعي (مبارك أحمد عبدالعزيز مدوه) أقام على المدعي عليهم الدعوى رقم (٣٤٥٥) لسنة ٢٠١٨ تجاري مدني كلي حكمة/١١، بطلب الحكم بإلزامهم بأن يؤدوا له تعويضاً مؤقتاً مقداره (٥٠٠١) د.ك، وذلك على سند من القول أنه بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢١ اشتري سيارة ماركة أودي (RG) موديل السنة بمبلغ (٥٣٠٠٠) د.ك وبكافالة لمدة ثلاثة سنوات من الشركة المدعي عليها (الأولى)، وحدث بها أعطال بسبب عيوب في الصناعة، وبتاريخ ٢٠١٦/٩/١٩ سلم المدعي السيارة إلى الشركة المدعي عليها (الأولى) لصلاحها بالوكالة، وثبت وجود عيوب صناعة بـماكينة السيارة، فتقدم المدعي بشكوى إلى المدعي عليه (الخامس) طبقاً للقانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك ولائحته التنفيذية، وقامت اللجنة الوطنية لحماية المستهلك بالتحقيق في الشكوى، وبتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢١ أوصت بتبدل ماكينة السيارة مع إلزام الشركة المدعي عليها (الأولى) بمنح المدعي كفالة لمدة سنة من تاريخ انتهاء الكفالة الحالية للسيارة، وأضاف المدعي بأن اللجنة المذكورة قد خالفت المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك إذ لم تعتمد التوصية خلال مدة (٤٥) يوماً من تاريخ صدورها، على الرغم من تظلمه للمدعي عليه (الخامس)، مما أصابه بضرر جراء التراخي في اعتماد تلك التوصية، الأمر الذي حدا به إلى إقامة دعواه بطلباته سالفه البيان.

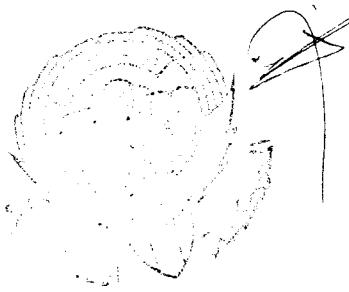
وبجلسة ٢٠١٩/٣/٤ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى الدائرة الإدارية المختصة لنظرها بجلسة ٢٠١٩/٤/١، وقيدت الدعوى برقم (١٢٨٢) لسنة ٢٠١٩ إداري/٢٠، وبذات الجلسة المحددة لنظرها سالفه البيان قررت المحكمة إحالة الدعوى لنظرها مع الدعوى رقم (٤٥١١) لسنة ٢٠١٨ إداري/٤، للإرتباط ولإصدار فيما حكم واحد، وهي الدعوى التي سبق للمدعي أن أقامها طالباً فيها الحكم أولاً:



بالغاء القرار الصادر من اللجنة الوطنية لحماية المستهلك باعتماد توصية لجنة التحقيق بتبدل ماكينة سيارة المدعي وفق المواصفات الخاصة المتفق عليها مع منحه كفاله لمدة سنة من تاريخ انتهاء الكفاله الحالية، مع ما يترتب على ذلك من أثار أخصها الزام الشركتين المدعي عليهما (الأولى) و(الثانية) بالتضامن والتضامن فيما بينهما باسترداد السيارة وإعادة قيمتها إلى المدعي بمبلغ (٥٣٠٠٠) د.ك، ثانياً: بإلزام المدعي عليهما (الأولى) و(الثانية) بالتضامن والتضامن فيما بينهما بأن يؤديا إلى المدعي بمبلغ (٥٠٠١) د.ك على سبيل التعويض المؤقت، وذلك على سند من ذات الواقع التي سبق بيانها في الدعوى رقم (٣٤٥٥) لسنة ٢٠١٨ تجاري مدني كلي حكمة/١١، والمقيدة برقم (١٢٨٢) لسنة ٢٠١٩ إداري/٢٠، والتي إحيلت إلى هذه الدعوى للارتباط ولإصدار فيهما حكم واحد.

وإذ ارتأت المحكمة من تلقاء نفسها وجود شبهة بـ عدم دستورية المادة (الرابعة) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك التي تنص على أن "القرارات التي تصدرها اللجنة تطبيقاً لأحكام هذا القانون نهائية، ويكون الطعن عليها مباشرة أمام القضاء الإداري المختص، ويتم الفصل فيها على وجه السرعة"، إذ أنه لا يجوز للمشرع أن يقحم في اختصاص الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية ما لا يعتبر من القرارات الإدارية، وما يخرج عن فلك القضاء الإداري، وأن مجرد صدور قرار من الجهة الإدارية لا يخلع عليه - في كل الأحوال وبحكم اللزوم - وصف القرار الإداري الذي تختص به الدائرة الإدارية ، وهو ما يخالف نص المادة (١٦٩) من الدستور، الأمر الذي حدا بالمحكمة إلى القضاء بوقف الدعوى، وإحاله الأمر إلى المحكمة الدستورية للفصل فيه.

وعقب ورود ملف القضية إلى إدارة كتاب هذه المحكمة قيدت في سجلها برقم (١) لسنة ٢٠٢٠ "دستوري" وجرى إخطار ذوي الشأن بذلك.





وقد نظرت هذه المحكمة الدعوى بجلسة ٢٠٢٠/٨/١٢ على الوجه المبين بمحضر جلستها، وقدمت إدارة الفتوى والتشريع مذكرة ب الدفاع الحكومة طلبت في ختامها الحكم أصلياً: بعد قبول الدعوى، واحتياطياً: برفضها، وقررت المحكمة إصدار الحكم في الدعوى بجلسة اليوم.

### الحكم

بعد الاطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة، وبعد المداولة.

حيث إن المادة (الرابعة) من القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ بشأن حماية المستهلك تنص على أن " القرارات التي تصدرها اللجنة تطبقاً لأحكام هذا القانون نهائية، ويكون الطعن عليها مباشرة أمام القضاء الإداري المختص، ويتم الفصل فيها على وجه السرعة ".

وحيث إن مبني النعي على النص سالف الذكر - حسبما يبين من حكم الإحالة - أن المشرع بموجب هذا النص قد أدخل الطعن على القرارات الصادرة عن اللجنة الوطنية لحماية المستهلك في اختصاص الدائرة الإدارية وذلك بالمخالفة للمادة (١٦٩) من الدستور على الرغم من أن هذه القرارات تنحصر عنها وصف القرارات الإدارية التي تنبسط عليها رقابة القضاء الإداري وتكون له في شأنها ولاية الإلغاء وولاية التعويض.

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المحكمة الدستورية لا تزن بنفسها - ومن خلال مناهجها الذاتية - ما إذا كان التنظيم التشريعي المعروض عليها لازماً، وما إذا كان إقراره في مناسبة بعينها ملائماً، إذ ليس لها إلا أن ترد النصوص التشريعية المطعون عليها لأحكام الدستور، ذلك أن الرقابة القضائية التي تبادرها هذه المحكمة على دستورية القوانين والمراسيم بقوانين اللوائح غايتها التحقق من توافقها مع أحكام الدستور،





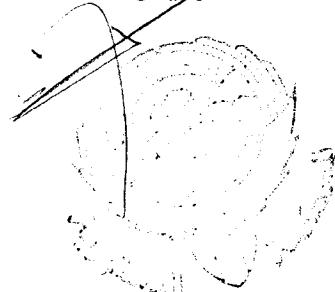
وإحاطتها بحقوق المواطنين من كافة جوانبها على الوجه الأولي، ودون قصور ينال من جوهرها أو في بعض عناصرها بما يعد عدواناً عليها وامتهاناً لها، غير أن تلك الرقابة لا تمتد بحال إلى مجال عمل السلطة التشريعية بتعديل قوانين أقرتها، كما لا شأن لها بالسياسة التشريعية التي ينتهجها المشرع لتنظيم أوضاع معينة.

وحيث إن مؤدي ذلك ولازمه أن تحديد اختصاص الدائرة الإدارية وما يسند إليها من مسائل تكون لها فيها ولية الإلغاء وولية التعويض، إنما هو عمل تشريعي أصيل يتولاه المشرع فيحدد ملامته ونطاقه ملتزماً بالضوابط الدستورية، وكان المشرع قد أنشأ الجنة الوطنية لحماية المستهلك بموجب القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤ وعهد إليها بعدة اختصاصات في سبيل الحفاظ على حقوق المستهلك في شتى المجالات المتعلقة بها الشأن ابتعاء تحقيق الصالح العام، وأعطى لهذه الجنة - بوصفها جهة إدارية - مكنته إصدار قرارات ملزمة ونهائية للفصل في الأنزعة التي تعرض عليها، ونظم طريق الطعن على القرارات الصادرة من تلك الجنة من قبل ذوي الشأن أمام القضاء الإداري المختص، وبناء على ذلك فليس ثمة مخالفة لنص المادة (١٦٩) من الدستور، التي قررت مبدأ اسناد الاختصاص للقضاء الإداري وتحديد الجهة التي تتولاه، وهو ما يتعمد معه - في ضوء ما تقدم - القضاء برفض الدعوى.

### فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة: برفض الدعوى.

رئيس المحكمة



أمين سر الجلسة

